

انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي اعتماد الدينار الرقمي الجزائري نموذجا

The impact of technological development on the banking sector adopting the Algerian digital dinar as a model

د. محمد ملين بن قايد علي

مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة

جامعة احمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.benkaid@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/07/15

تاريخ القبول: 2024/07/05

تاريخ الاستلام: 2024/05/27

ملخص:

تهدف دراستنا هذه الى إبراز العلاقة الوثيقة بين كل من التكنولوجيا المتطورة وعصرنة القطاع المصرفي من خلال رقمنة القطاع المصرفي وتبيان الانعكاسات المحتملة الناجمة عن ذلك. لعل من بين مخرجات الرقمنة اعتماد العملات الرقمية المركزية كالدينار الرقمي الجزائري الذي تم اعتماده من قبل الدولة في ظل القانون 09-23 على أنه عملة يصدرها بنك الجزائر باعتباره المشرف على ذلك. **كلمات مفتاحية:** الرقمنة-الدينار الرقمي- البلوك تشين- اقتصاد الرقم-ا لعملة الرقمية المركزية.

Abstract:

This study aims to highlight the close relationship between advanced technology and the modernization of the banking sector through the digitization of the sector and the potential repercussions this may have.

One of the results of digitization is the adoption of central digital currencies such as the Algerian digital dinar, which has been adopted by the State under Law23- 09 as a currency issued by the Algerian State as supervisor.

Keywords: Digitalization-Digital Dinar-Block chain-Digital Economy-Central Digital Currency

عرفت الساحة المالية عامة والمصرفية خاصة إصدار القانون 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي الذي جاء لتعزيز الآليات القانونية المراقبة والمتابعة من جهة، ومن جهة أخرى المضي قدما نحو حوكمة بنك الجزائر من حيث التنظيم، الصلاحيات والهيئات التابعة له.

تضمنت أحكام قانون 09-23 العديد من الأحكام النازمة لكل من:

- تطوير وسائل الدفع وتحديد الجهة الساهرة على تطويرها.
- إنشاء لجان جديدة لاسيما لجنة الاستقرار المالي.
- تامين التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية وتعميمها إلى حد اعتماد بنوك ومؤسسة مالية تمارس هذا النوع من الصيرفة حصرا.
- اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي.

وما تجدر الإشارة إليه أن التعديل الذي جاء به القانون 09-23 خلفا للأمر 03-01 المؤرخ في 26-08-2003 كان لزاما اعتماده تماشيا والإصلاحات التي استوجب انتهاجها في المجال المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى لتدارك الثغرات والنقائص التي تضمنها القانون سالف الذكر، كما أن دواعي إصدار هذا القانون تصب أساسا لتدعيم فكرة تنوع الاقتصاد من جهة، واعتماد اقتصاد الرقمنة للتخلي عن التبعية مهيمنة مداخل النفط على الميزانية والمضي قدما نحو إيجاد موارد أخرى تزيد قيمة مضافة للدخل القومي الداخلي.

وفي ذات السياق وأمام التحولات التي عرفت الساحة الاقتصادية، السياسية وحتى الاجتماعية في ظل ما فرضه التحول الرقمي والتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال، راهنت الدولة على أن تُسرّع في عملية عصنة المنظومة البنكية وكذا الآليات القانونية التي ترمي أساسا إلى تعزيز المعاملات المصرفية في ظل بيئة رقمية، وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال عملية رقمنة العملة والتي أطلقت عليها تسمية "الدينار الرقمي الجزائري" الذي ينفرد بإصداره وتسييره ومراقبته بنك الجزائر، حتى وإن كان من حيث الواقع لم يفعل بعد إلى غاية إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بذلك.

تأسيسا على ما سبق ذكره فإن إشكالية ورقتنا هاته تتمحور حول ما هي دواعي استصدار العملة الرقمية

والآثار المترتبة عن اعتمادها في ظل البيئة الرقمية؟

للإجابة على الإشكالية، اعتمدنا التقسيم الثنائي الكلاسيكي أين خصصنا المحور الأول التأصيل القانوني للعملة الرقمية المعتمدة في ظل القانون 09-23 على أن نناقش في المحور الثاني المبررات المؤدية لاعتمادها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي لحدثة الموضوع عبر تحديد المفاهيم ذات الصلة بالموضوع للوصول إلى تحليل مدى اعتماد المنظومة البنكية للعملة الرقمية.

ولما كان القانون 09-23 الإطار التنظيمي الضابط لإدارة و تشغيل بنك الجزائر من خلال تحديد صلاحياته و مهامه، أين أوكل له إنشاء العملة الرقمية في شكل الدينار الجزائري الرقمي وإدارته وتسييره من قبل بنك الجزائر الهيئة الوحيدة المخول لها ذلك والذي يندرج ضمن الصلاحيات الأصيلة له دون منازع.

وتهدف هذه الدراسة الى:

- إبراز المستجدات ذات الصلة بإصدار العملة الرقمية الذي يعد من أهم المحاور الذي تبناها القانون 09-23.
- الثورة التي استحدثها النص الجديد المتضمن القانون النقدي والمصرفي سواء من حيث التسمية أو من حيث المضمون.
- الإحاطة بأهم مخرجات الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قصد تحديث النشاط المصرفي.
- إبراز ضرورة عصنة النظام المصرفي لمواكبة ما تفرضه التكنولوجيا والرقمنة.

المبحث الأول: التأصيل القانوني للعملة الرقمية

إن المنظومة البنكية الجزائرية التي كرستها القوانين السابقة من بينها الأمر 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر عدد 16 لسنة 1990 وكذا الأمر 01-01 المؤرخ في 27-02-2001 والذي عدل القانون سالف الذكر، الأمر 11-03 والأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010، زيادة على الأنظمة التي جاءت لتعدل في الشروط ومقتضيات العمل المصرفي، كانت نتاج الإصلاحات التي باشرتها آنذاك الجزائر بعد فشل كافة الإستراتيجية للنهوض بمنظومة مصرفية قوية.

ولضبط السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه المتطلبات العصرية، تم اعتماد العديد من الإصلاحات بدءا من اعتبار البنك المركزي الهيئة الوحيدة المخول لها مباشرة السياسة النقدية خاصة، بعد الانتقال من اقتصاد قائم على الريع الى اقتصاد السوق والتي باشرتها منذ 1990 الى غاية آخر تعديل بسنة 2010¹.

لكن مع التطور الذي عرفته المجتمعات من الاستعمال اللامتناهي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تم إقرار عصنة المنظومة البنكية بإدخال الرقمنة وما يفرضه التحول الرقمي، الأمر الذي أظهرته أحكام القانون 09-23 باعتماد الرقمنة في الخدمات المصرفية أهمها اعتماد العملة الرقمية الجزائرية كمفهوم جديد للنقود الرقمية (أولا) مبرزا الشروط الواجب توفرها لإصدارها.

المطلب الأول: مفهوم العملة الرقمية

إن العملات الرقمية مصطلح حديث ظهر معها استعمال تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال الرقمنة والتحول الرقمي للذان فرضا حتمية الرقمنة في شتى المجالات لاسيما منها المجال المصرفي.

¹ عبد القادر بيجح، التحرير المصرفي أداة لإصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، مجلد 07، عدد 01، 2014، ص ص 58-59.

وفي ظل تبني السلطات الوصية في المجال المالي للرقمنة، وما قد يترتب عنها من خلال استعمال تطبيقاتها، فإن الدولة عكفت ولازمت تعكف على بذل كافة الجهود الرامية للتكثيف والتغيرات الناجمة عن الاستعمال اللامتناهي للتكنولوجيا هاته التي تنحصر مخرجاتها في تحقيق عصنة النظام المصرفي والتكثيف مع استعمال الأدوات المصرفية الحديثة.

ومن بين هذه المخرجات، اعتماد العملة الرقمية في ظل أحكام القانون 23-09 والتي تختلف تماما عما قد تحتفظ به البنوك من أرصدة باعتبارها نوع جديد من وسائل الدفع¹.

فأصل العملات الرقمية اقترن خصيصاً لِمَا وصل إليه "ساتوشي ناكاموتو" بإصدار عملة رقمية باستعمال تقنية البلوك تشين المجسدة عبر سلسلة الكتل التي لا يمكن التلاعب بها ولا تعديلها، والتي أحدثت ثورة كبيرة في المعاملات الرقمية والتي انبثقت عنها العملة الالكترونية².

فالعملة الرقمية في الواقع هي عملة إلكترونية يتم تداولها عبر شبكة الانترنت والتي لا يقابلها قيمة مادية سواء من ذهب و عملات تقليدية أو صكوك أجنبية³.

كما أنها تعتبر عملة غير ملموسة لا تعتمد على دعامة فيزيائية قابلة للتداول في جميع أنحاء العالم⁴، على الرغم من أنها عملات تصدرها بنوك حكومية، ونقصد بها العملات الرقمية المركزية وأخرى تصدرها أشخاص مجهولين، وهو الأمر الذي يطرح عدة إشكالات حول مدى مراقبتها وكيفية تسييرها⁵ من جهة، ومن جهة أخرى كيفية تحديد قيمتها وعملية تداولها.

فالعملات الرقمية، عملات مشفرة تستخدم لإجراء العديد من العمليات عبر الانترنت بحيث تستخدم بنفس الطريقة التي تستخدم بها النقود التقليدية، فقط عملية إصدارها تخضع لإجراءات مسبقة لذلك.

من جهتها عرّفتها اللجنة المصرفية الأوروبية على أنها "عملات ليست مرتبطة بعملة معينة يقبلها المتعاملين بها على أنها وسيلة دفع قانونية"⁶، بمعنى أنها عملات مستقلة من حيث المنشأ و من حيث القيمة ولا علاقة لها بالعملات التقليدية. أما صندوق النقد الدولي فعرفها على أنها قيمة ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني تشكل نوع جديد من العملات المستعملة، جاءت لتحل محل النقود الورقية⁷، بعبارة أخرى هي عملات يستوجب ارتباطها بالقيمة الحقيقية للعملات

¹ صالحيحة بوذريع- عائشة بوثليجة، العملات الافتراضية ودورها في عمليات الدفع الالكتروني عملة البيبتكوين نموذجا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد 10، عدد 02، 2022، ص 275.

² محمد ملين بن قايد علي، البلوك تشين في قطاع التعليم العالي تقنية لاعتماد الشهادات وكشف الشهادات المزيفة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، مجلد 07، عدد 02، 2022، ص 399.

³ عائشة بوثليجة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 18، عدد 02، 2022، ص 398.

⁴ عثمان عثمانية- وداد بن قيراط، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022، ص 86.

⁵ <https://www.thinkmarkets.com/ar/cryptocurrency-trading/what-are-cryptocurrencies/>

⁶ محمد علي احمد يحي، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل بها، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسبوط، عدد 73، ديسمبر 2021، ص 131.

⁷ هبة محمد سرور، دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطة، مجلد 42، عدد 03، 2022، ص 401.

المتداولة الصادرة عن البنوك المركزية¹، وهو ما أدى بهذا الصندوق اعتماد العملة الرقمية المركزية التي تتحكم في تسييرها وإدارتها البنوك الحكومية.

كما عُرِفَتْ على أنها رصيد أو سجلات مخزنة في ملفات وقواعد بيانات الكترونية تشمل العديد من أنواع العملات الرقمية²، لأنها مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي ليس لها شكل عادي ودعم الوسيط قيمة التبادل وتستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها³، وهو التعريف الذي تم إبراز من خلاله الطابع الإلكتروني للعملة و التي قوامها تقنية سلاسل الكتل التي تعتمد التشفير والتركيز على ضوابط التأمين لها.

فمن خلال هذه التعاريف المختلفة يمكننا أن نشير إلى أن العملات الرقمية تتمتع بمميزات يمكن حصرها في:

- أنها عملة مستقلة بما أنها تعتبر من مخرجات استعمال التكنولوجيا وتقنيات البلوك تشين التي تجعلها عملات تعتمد عليها العديد من اقتصاديات الدول وتصبح ذات تداول كبير.

- أنها عملة محتملة ومرد ذلك، أنها مرتبطة بما قد يتوصل إليه العلم في هذا المجال ومدى اعتمادها كعملة يستثمر في انتشارها واعتمادها بما أنها تشكل مخاطر كبيرة⁴.

- أنها عملات ذات الطابع اللامركزي، والمقصود من ذلك أنها أصلاً غير مقترنة بإدارة مصدرة لها ومنه ليست بحاجة لتدخل وسيط الكتروني لأجل فرضها على الرغم من أن بعض التشريعات قد تربطها بسلطة إصدارها وإدارتها كما هو الشأن بالنسبة للجزائر بموجب أحكام القانون 23-09⁵.

- أن الحماية والشفافية مضمونة باستعمال هذه العملات، بما أنها تخزن وتُحمى بواسطة تقنية البلوك تشين ما يجعلها محمية وغير قابلة للخرق⁶.

وما يجب الإشارة إليه هو أن اعتماد العملات الرقمية جاء ليندرج في التوجهات التي تنتج عن التحول الرقمي ورقمنة القطاع المصرفي، الذي أدى إلى اعتماد مثل هذه العملات كبديل للنقود الرسمية ذات الطبيعة المادية من جهة، و خاصة لمواكبة ما تفرضه تقنية البلوك تشين التي تعد إحدى ركائز إنشاء العملات الرقمية⁷.

¹ لخضر زيدان - محمد فرحي، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلد المدبر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، مجلد 08 عدد 01، 2021، ص 218.

² أمال مرزوق، واقع وأفاق العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، مجلد 17، عدد 01، 2023، ص 03.

³ أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، ص 03.

⁴ <https://ar.cointelegraph.com/learn/what-is-cryptocurrency>.

⁵ المادة 02 من القانون 23-09.

⁶ كمال ناجرة، الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية تحليلية مقارنة، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، عدد 03، 2021، ص 23.

⁷ لخضر زيدان - محمد فرحي، مرجع سابق، ص 270.

أكثر من هذا أن اعتمادها سيؤدي لا محالة الى زيادة درجة الأمان في عملية الدفع ومن ثم تعزز العملات التقليدية¹، بما أنها قابلة للتداول عبر سوق حرة تتخذ المنصات الرقمية أساس لذلك من بينها:

- 1- منصة جيميني
- 2- منصة غيت أي أو
- 3- منصة كراكن
- 4- منصة بينانس
- 5- منصة كوين بيز
- 6- منصة بي واي دي اق أي
- 7- منصة ايتورا

تجدر الإشارة أن هذه العملات لا يتم تداولها إلا بعد تشفيرها ، العملية التي تعد جد معقدة من الناحية العملية ومن الناحية التقنية.

أما فيما يخص أنواعها فإنها تنحصر في²:

- العملات الرقمية المركزية.
- العملات الرقمية المشفرة.
- عملات رقمية مشفرة متخصصة.
- العملات الرقمية الخاصة.
- والعملات الرقمية المشفرة الذكية.

المطلب الثاني: التنظيم التشريعي للعملات الرقمية وكيفية إصدارها

تُعَدُّ العملات الرقمية حديثة النشأة، بما أنها تقتزن بما توصلت إليه تكنولوجيات الإعلام والاتصال من تطور ساعد لا محالة اعتماد العملة الرقمية التي قوامها تقنية البلوك تشين التي نعتبرها تقنية بامتياز لإنشاء مثل هذه العملات.

¹<https://cnnbusinessarabic.com/banking-finance/35458/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%88%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%9F>

²<https://ae.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84>

ولكن يجب التنبيه أن هناك نوع من الرفض التام لاستعمال العملات الرقمية لما لها من مخاطر على الطابع الاقتصادي للمعاملات من جهة والمساس بقيمة النقود التقليدية وهو الأمر الذي اعتمدته الصين الذي رفضت تماماً اعتماد مثل هذه العملات سابقاً¹ نتيجة مخاطرها التي يمكن حصرها في²:

- أنها عملات لا تخضع للقانون عكس العملات الرقمية المركزية.
- أن قيمتها السوقية تتحدد بحسب الإقبال عليها وطلبها وفقاً لقاعدة العرض والطلب.
- أن التعامل بها يكتنفه انعدام الشفافية عند تداولها بما أنها تقتصر بأشخاص مجهولين ينشؤونها قصد تداولها.
- أنها لا تخضع للضريبة وهو ما يزيد اتساع وارتفاع قيمتها إلى أعلى القيم.

ولما كانت العملة الرقمية إحدى أشكال النقود القانونية بما أنه يتم الدفع بها بطريقة مختلفة عن تلك المنتهجة في النقود التقليدية التي تتم بتسليم المال مقابل السلعة، فإن العملات الرقمية قد تنفرد بطريقه مغايرة³ خاصة إذا علمنا أنها تخزن بصورة إلكترونية وبالتالي فهي صورة غير مادية للنقود التقليدية.

تأسيساً على هذا أضحي من الضروري تأطيرها قانوناً نظراً لصعوبة استخدامها وتقلباتها خاصة البيتكوين، مما أدى بالعديد من المصارف إلى إعداد دراسات حولها ومدى إمكانية إصدارها⁴ والسبب في ذلك هو راجع أساساً إلى طبيعته القانونية أنها يمكن اعتبارها:

- عملات الرقمية أي عمله يستعمل تستعمل للدفع خاصة عند اعتماد التجارة الإلكترونية وأنها تمثل في حد ذاتها قيمة يتم تسعيرها بنفس الطريقة لتستعيد النقود التقليدية⁵ وحتى وإن كانت تختلف تماماً عن العملات التقليدية من حيث المظهر ومن حيث المصدر.

- إن العملات الرقمية في الواقع أنشئت لتكون بديلاً للنقود إلا أنه في حقيقة الأمر فإنها تعد نقوداً جديدة وفقاً لمقتضيات ومتطلبات تحددها الأطر القانونية النازمة لها خاصة إذا علمنا أنها أكثر استعمالاً عبر المواقع الإلكترونية⁶.

يتضح مما سبق أن العملات الرقمية عبارة عن عملات تتميز بالطابع الخاص بما أنها عملات تنشأ خارج الإطار الرسمي للسياسة النقدية للدولة، أكثر من ذلك أنها تنشأ من قبل أفراد مجهولين تضفي عليها طبيعة أموالاً معنوية قابلة للتسعير مستقبلاً، على الرغم من اعتمادها من قبل العديد من الدول وإخضاعها للضرائب بما أنها تحقق أرباحاً، كما هو

¹ محمد يحي احمد عطية، محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين نموذجاً دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد 38، جويلية 2022، ص 53.

² عائشة بولتجة، العملات الرقمية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، مجلد 14، عدد 05، 2022، ص 189.

³ احمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الإلكترونية " الماهية والتنظيم القانوني " دراسة تحليلية ومقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 111.

⁴ كمال نجايرة، مرجع سابق، ص 29.

⁵ احمد سفر، أنظمة الدفع الإلكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008، ص 51.

⁶ كمال نجايرة، نفس المرجع، ص 28.

الشأن بالنسبة لعملة البيتكوين أو على أقصى تقدير إصدار كل دولة عملتها الرقمية المركزية التي تسمح للبنك المصدر لها إدارتها وتسييرها قانونا كما هو الشأن بالنسبة للدينار الرقمي الجزائري وفقا لمتطلبات القانون 23-09.

المبحث الثاني: المبررات القانونية لإصدار العملات الرقمية

خطت العديد من الدول ضمن سياساتها النقدية المضي قدما نحو إنشاء عملة رقمية مركزية خاصة بعد الراج الكبير الذي عرفته هذه الأخيرة كبديل للنقود في المواقع الإلكترونية بإيجابياتها وسلبياتها على الاقتصاد بما أنها عرضة للسرقة والقرصنة، التزوير والتزييف وتعطيل آليات استخدامها¹.

فمن الناحية العملية البحتة إن إصدار العملات الرقمية لاسيما منها المركزية الهدف منها هو محاولة الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال التصدي للصدمات التي تعرفها الساحة الاقتصادية من تهريب رؤوس الأموال وعجز ميزان المدفوعات².

زيادة عن ذلك إن اعتماد هذه العملات جاء بناء على الإستراتيجية المتبعة في ظل السياسات السياسية النقدية الرامية الى احتواء كل ما هو غير رسم اقتصاديا وإدراجه ضمن الاقتصاد الرسمي وبالتالي القضاء على الاقتصاد الموازي، التهريب، غسيل الأموال والتهرب الضريبي الأمر الذي أدى الى الإقبال المتفاوت على اعتمادها (أولا) وبمجرد اعتمادها، اعتبارها السبيل الناجع للحد من سيطرة العملات الرقمية المشفرة اللامركزية (ثانيا).

المطلب الأول: الإقبال المتزايد لاعتماد عملات رقمية مركزية

على الرغم من التحديات التي تنتظر العملات الرقمية عموما، والعملات الرقمية المركزية خاصة، فإن عملية إصدار العملات الرقمية المركزية لا زال يسوده نوعا من الغموض لاسيما من حيث الإستراتيجية المتوخاة لإصدارها والأهداف المرجو تحقيقها والسبب الرئيس في ذلك هو انعدام التأطير القانوني والتنظيمي لمثل هذه العملات³.

ولكن مع ظهور هذا النوع من العملات الخاصة باعتبارها وسيلة دفع إلكتروني في المواقع الالكترونية أدى ذلك الى تخافت العديد من الدول إلى اعتمادها لما تضمنه من سرعة وشفافية المعاملات، وذلك بصفة آمنة تماما خاصة في ظل البيئة الرقمية وضمن مخارجات أحكام التحول الرقمي⁴.

¹ عبد الرزاق علواني - فريد مشري، أهمية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية لتحقيق استقرارها المالي، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 10، عدد 01، 2023، ص 193.

² كمال زيتوني - عبد الله خبابة، اثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال فترة 1980-2014 دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، مجلد 07، عدد 01، 2013، ص 200.

³ عبد المنعم هبة، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية، عدد 92، 2022، ص 03.

⁴ علي محمد الخوري، العملات الرقمية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي <https://arab-digital-economy.org/9440>

وسعت بنوك العديد من الدول الى إطلاق العملات الرقمية بغية تسهيل المدفوعات وخفض التكاليف، هذا الإقبال يرمي أساساً إلى محاولة السيطرة على العملات غير المشفرة التي في حقيقة الأمر لا تخضع لأي رقابة وما قد تشكله من مخاطر جمة.

لعل ما يلفت الانتباه في هذا السياق هي العلاقة بين كل العملات الرقمية المركزية ونظيرتها المشفرة التي تجمعهما الطابع الإلكتروني وإمكانية الحصول عليها باستخدام مختلف التطبيقات ويختلف في أن الأولى تصدرها البنوك المركزية على عكس الثانية التي يتم إنشاؤها من قبل أفراد وأشخاص مجهولين¹.

وما يفيد أن هناك إقبال متزايد على اعتماد العملات الرقمية لاسيما منها المركزية والعدد المتزايد للدول التي شرعت في مسار التحول للعملات الرقمية والذي يقدر بحوالي 130 دولة سنة 2023، ما يعني التسريع الكبير لمسار هذا التحول الذي سيزيد من وتيرة اعتماد الدول لهذه العملات الرقمية، ما يجعلها تؤثر ذلك قانوناً للحد من المخاطر ذات الصلة وفرض حماية المعلومات والحد من الجرائم الإلكترونية المحتملة.

هذا وقد شهدت سنوات القليلة الماضية رواج كبير للعملات الرقمية في ظل الإستراتيجية التي انتهجتها الدول، نتيجة التحول الرقمي وانفردت رقمنة القطاع المصرفي ولعل هذا ما نعتبره دافع قوي لإعادة اكتشاف البنوك لمثل هذه العملات التي يعود تاريخ وجودها الى العقود الماضية، إلا أنها لم تحظى بالأهمية بما هو الحال اليوم لارتباطها أساساً بالتكنولوجيا وما ينجر عنها من مخرجات كالتطبيقات الإلكترونية، سلاسل الكتل وغيرها من التكنولوجيا المتطورة من جهة، وعدم وجود دوافع للطلب عنها سابقاً².

مما تقدم نستنتج أن الإقبال المتزايد لاعتماد العملات الرقمية هو مواكبة التطور المتسارع للتكنولوجيا والقدرة على الابتكار الذي تتطلب إدراج خصائص جديدة الى النقود بأساليب الكترونية، معتمدين في ذلك على برمجيات الكمبيوتر³ ومخرجات التطور الذي عرفته التكنولوجيا في هذا الإطار.

وفي السياق ذاته، اعتمدت الجزائر عملتها الرقمية التي أقرتها صراحة بموجب أحكام المادة 02 من القانون 23-09 المسماة "الدينار الرقمي الجزائري" الذي تنفرد الدولة بامتياز إصداره واعتماده عبر التراب الوطني، وتم اعتبار "الدينار الرقمي الجزائري" عملة رقمية جديدة لمثيلتها المعتمدة في العديد من الدول التي أقرت صراحة إنشائها لعملاتها الرقمية المركزية.

¹<https://almsaey.akhbarelyom.com/news/newdetails/3428264/1/%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A>

²<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/09/Picture-this-The-ascent-of-CBDCs>

³ آمال مرزوق، مرجع سابق، ص 09.

هذا، و تندرج عملية استصدار "الدينار الرقمي الجزائري" للاستفادة من مزايا التكنولوجيا باستعمال تقنية البلوك تشين لتطوير المنظومة المالية، ذات التقنية التي ستجعل منه عملة آمنة وغير قابلة للتزوير من جهة، وأن هذه العملات الرقمية المركزية في شكل "الدينار الرسمي المركزي" ما هي إلا بلورة سيادة الدولة في اعتماده نقودها الرسمية. في هذا الاتجاه وباعتماد "الدينار الرقمي الجزائري"، فإنه يعزز دور البنك الجزائر في السيطرة على سياسته النقدية والحد من الجرائم الماسة بالأموال من غسل الأموال والتهرب الضريبي وغيرها من الجرائم الماسة بالاقتصاد¹. وعليه، تبنى البنك المركزي إصدار "الدينار الرقمي الجزائري" يشكل في حد ذاته مرحلة جديدة تندرج ضمن سياسة عصنة وتطوير القطاع المصرفي، ولن يتأتى ذلك إلا بالتأطير القانوني، وتوفير البنى التحتية لتحقيق ذلك. ورغم أن اعتماد "الدينار الرقمي للجزائري"، أقرت أحكام القانون 09-23 فإن ذلك يندرج ضمن الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر لعصنة آليات الدفع الإلكتروني في ظل ما يفرضه التحول الرقمي، ما يعني أن الجزائر مقبلة على اعتماد العملات الرقمية ليس إلا.

المطلب الثاني: اعتبار الدينار الرقمي وسيلة دفع الكتروني وآفاقه المستقبلية

إن تحول الرقمي الذي أضحي حتمية لا مفر منها لاسيما في المجال المصرفي من جهة، واعتماد التجارة الإلكترونية لكثرة رواجها في الآونة الأخيرة، شكلت العملات الرقمية المحور الرئيسي باعتبارها أداة للوفاء والدفع للمعاملات محلها البيئة الرقمية، والتي ما فتئت تتزايد باستعمالها كافة الوسائط الإلكترونية المتاحة. وفي ظل اقتصاد الرقمنة وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وفقا للتحديات المنتظرة سيحل "الدينار الرقمي الجزائري" النقود أو على أقصى تقدير التعامل بالنقود يدا بيد، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الوقت الراهن لانعدام البنى التحتية لتحقيق ذلك من جهة، ومن جهة أخرى في ظل الذهنيات التي يجب أن تتغير واعتماد الدفع الإلكتروني الذي يستبعد التعامل بالنقود ماديا².

وحتى نصل الى تحقيق ذلك يجب التأقلم ومواكبة مخرجات الثورة الرقمية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وكذا تقنيات مختلفة الأخرى التي تسهل ذلك من جهة، وتمنح الرفاهية للإنسان من جهة أخرى. إن المحاولات المتكررة والمتواصلة لمواكبة التطور المتسارع لتكنولوجيا واعتماد الدفع الإلكتروني خاصة بعد الاعتراف بالتجارة الإلكترونية بموجب أحكام القانون 05-18 المؤرخ في 10-05-2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية وإدراج هذا الدفع عبر محطات الدفع TPE والتي أصبحت في متناول الجميع، على الرغم من عدم تعميمها بدرجة كبيرة للحد من استعمال النقود المادية، ومن ثم فرض التعامل بكافة الوسائط الإلكترونية تماشيا وسياسة الرقمنة الهادفة الى استعمال العملات الرقمية، على الرغم من المخاطر التي تشكلها ما أدى إلى اعتماد "الدينار الرقمي الجزائري"، والذي تديره وتسيطر عليه بنك الجزائر وهو دلالة على الرقابة التي يفرضها بنك الجزائر على سياسته النقدية.

¹<https://www.9anon4dz.com/2023/11/digital-dinar.html>.

²<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/5/%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D9%82%D8%AF%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7>

بعد التعديل الجديد المكرس بموجب القانون 09-23 يستوجب رقمنة كل المنظومة المصرفية من إنشاء بنوك الكترونية كما هو مقرر بأحكام المادة 90 منه، ونشر أدوات الدفع وفتح شبائيك الدفع الإلكتروني على مستوى المتاجر وكذا التطبيقات الالكترونية اللازمة لاعتماد ذلك تجدر الإشارة في هذا الإطار أن العملة الرقمية "الدينار الرقمي الجزائري" ستعمل جنبا الى جنب الدينار التقليدي الى غاية استتباب كافة المتطلبات لتعميمه من جهة، ومن جهة أخرى أنه لن يشكل بديلا عن الودائع في البنوك التجارية كما يعتقد الكثير من الناس¹.

خاتمة:

على إثر التطور المتسارع للتكنولوجيا وما يقابلها من ضرورة عصنة المجال المصرفي برقمته سعت الجزائر الى اعتماد عملتها الرقمية المركزية "الدينار الرقمي الجزائري" الذي يندرج ضمن الإستراتيجية المراد تحقيقها من حيث محتواها والمتمثل في دعم هذه العملة للشكل المادي للعملة النقدية والذي نعتبره انعكاس مباشر لاعتماد التكنولوجيا، ومدى تأثير هذه الأخيرة على مخرجات رقمنة القطاع المصرفي.

واعتماد العملة الرقمية المركزية في شكل الدينار الرقمي الجزائري تجعل من الجزائر في أوج مراحلها لمواكبة الدول التي اعتمدت مثل هذه العملات كل ذلك في ظل التكنولوجيا الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى أن تحل هذه العملات محل النقود المادية إتاحتها للجميع حتى في المناطق النائية بما أنها معالجة إلكترونية وتدخل الوسيط في تنظيمها وإدارتها وتسييرها كما هو مبين من النص القانوني المنظم لذلك

ومن جملة التوصيات التي يمكن أن نوصي بها:

- توعية وتحسيس المواطنين بأهمية اعتماد مثل هذه العملات.
- تثمين الدفع الإلكتروني عبر مختلف الوسائط الإلكترونية، والذي يشكل دافعا لاتساع رقعة استعمال "الدينار الرقمي الجزائري" كعملة رقمية.

اعتبار العملات الرقمية من قبيل العمليات الهادفة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الأنشطة الممارسة في ظل الاقتصاد الموازي

قائمة المراجع:

- 1- احمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الالكترونية " الماهية والتنظيم القانوني " دراسة تحليلية ومقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
- 2- احمد سفر، أنظمة الدفع الإلكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008.

¹ عثمان عثمانية- وداد بن قيراط، مرجع سابق، ص 67.

- 3- أمال مرزوق، واقع وأفاق العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ، مجلد 17، عدد 01، 2023.
- 4- أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، العدد 10، 2021.
- 5- صالحيحة بوزريع- عائشة بوثلجة، العملات الافتراضية ودورها في عمليات الدفع الالكتروني عملة البيتكوين انموذجا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، مجلد 10، عدد 02، 2022.
- 6- عائشة بوثلجة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 18، عدد 02، 2022.
- 7- _____، العملات الرقمية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، مجلد 14، عدد 05، 2022
- 8- عثمان عثمانية- وداد بن قيراط، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022.
- 9- عبد الرزاق علواني - فريد مشري، أهمية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية لتحقيق استقرارها المالي، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 10، عدد 01، 2023.
- 10- عبد القادر بحيح، التحرير المصرفي أداة لإصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، مجلد 07، عدد 01، 2014.
- 11- عبد المنعم هبة، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية، عدد 92، 2022.
- 12- علي محمد الخوري، العملات الرقمية وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي-<https://arab-digital-economy.org/9440>
- 13- كمال زيتوني - عبد الله خبايا، اثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال فترة 1980-2014 دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، مجلد 07، عدد 01، 2013.
- 14- كمال نجاجرة، الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية تحليلية مقارنة، المجلة الدولية للاقتصاد القضائي، عدد 03، 2021.
- 15- لخضر زيدان- محمد فرحي، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلد المدير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، مجلد 08 عدد 01، 2021.
- 16- محمد علي احمد يحيى، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل بها، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة اسيوط، عدد 73، ديسمبر 2021.
- 17- محمد لمن بن قايد علي، البلوك تشين في قطاع التعليم العالي تقنية لاعتماد الشهادات وكشف الشهادات المزيفة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة الجلفة، مجلد 07، عدد 02، 2022.
- 18- محمد يحيى احمد عطية، محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين نموذجا دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد 38، جويلية 2022.

19- هبة محمد سرور، دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطة، مجلد 42، عدد 03، 2022.

- 20- <https://www.thinkmarkets.com/ar/cryptocurrency-trading/what-are-cryptocurrencies/>
- 21- <https://ar.cointelegraph.com/learn/what-is-cryptocurrency>.
- 22- <https://cnnbusinessarabic.com/banking-finance/35458/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%88%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%9F>.
- 23- <https://ae.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84>.
- 24- <https://almsaey.akhbarelyom.com/news/newdetails/3428264/1/%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A>.
- 25- <https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/09/Picture-this-The-ascent-of-CBDCs>.
- 26- <https://www.9anon4dz.com/2023/11/digital-dinar.html>.
- 27- <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/5/%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D9%82%D8%AF%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7>.